

## - 6 -

## نحتاج إعادة النظر في هذا

مضى شهران على سقوط بغداد، وقد رغبت في معرفة السبب وراء استمرارية توقف معامل العراق جميعاً، على وجه التقريب، عن العمل. تمثل كل ما قاله تيم كارني، كبير مستشاري وزارة الصناعة، حين سألته، في العبارة الآتية: «أذهب لزيارة معمل الزيوت النباتية».

وقعت الشركة العامة للزيوت النباتية في منطقة صناعية خربة، على بعد ثلاثة أميال، لا أكثر، غرب المنطقة الخضراء، عند نهاية شارع يعج بمحلات تصليح العربات. غطت الأتربة أرضية المعمل، ناهيك عن طبقة الشحم الثخينة المتسخة التي تغلف الآلات الصدئة. لم تسلم النوافذ من التدمير، وقد افتقر المعمل إلى الإنارة. أعلم رجل لطيف، يرتدي بزة زرقاء، الزوار أن المعمل ينتج المنظفات، علاوة على زيت الطهي. لم يبدُ أن أحداً استخدم ما ينتجه المعمل لتظيفه.

لم يكن المصعد يعمل، مما اضطرني لصعود ثلاث مجموعات من السلالم لملاقة فائز غني عزيز، المدير العام للشركة. صافحني عزيز، المفعم بالحيوية، ذو الشعر الأسود الخشن والابتسامة العريضة، قبل أن يعتذر عن توقف المصعد، قائلاً: «لا توجد طاقة كهربائية. لا يعمل شيء الآن».

جلسنا في مكتب زجاجي الجدران، يطل على ما بدا مَخْبَرًا ضخمًا. انقطعت الإنارة في المبنى بأكمله، ناهيك عن توقف الآلات عن العمل. تحدث كارني، في السابق، قائلاً: إن الشركة وظفت أربعة آلاف عامل. لم أتمكن من رؤية ما يزيد عن العشرة منهم.

تحدث عزيز، كيميائي التربة، البالغ ثلاثة وخمسين من العمر، قائلاً: إن المكتب لم يكن عائدًا له في الحقيقة، بل لمدير مَخْبَرٍ معاينة الإنتاج، وقد اضطر إلى شغله

بعد تعرض مبنى إدارة الشركة للنهب، والسطو على كل ما فيه من أجهزة حاسوب، وأثاث، وملفات، ومعدات، وتجهيزات - بما لا يستثني أضرار الإنارة في الجدران.

طالب الرجل المستخدم بإعداد كأسين من الشاي (وضع الأخير موقد غاز في ردهة الطابق؛ بغية تسخين المياه. كان بمقدور المكتب الاستغناء عن الكهرباء، لا الشاي). أخرج عزيز -بينما كنا ننتظر إعداد الشاي- كتيباً زاهياً عن المنتجات من درج مكتبه. احتوى الكتيب على صور لعبوات زيت الطهي، وعلب الشامبو، ومعاجين الحلاقة، وألواح الصابون. كانت الصور باهتة بما ينم عن طباعتها منذ سنوات عدة، حين كانت الشركة تصدر منتجاتها إلى سورية والهند.

خاطبني عزيز قائلاً: «نمثل فرصة استثمارية جيدة».

كنت قد قدمت نفسي صحفياً، ولكنه ظن أنني مستثمر. تهدهد الرجل، حين كررت على مسامعه أن عملي يتمثل في الكتابة عن شركته، لا ضخ المال فيها، قائلاً: «نواجه مستقبلاً عصيباً للغاية».

مثلّ خط الإنتاج المتوقف أسفل المكتب، بحسب عزيز، واحداً من ستة معامل تابعة لشركة الزيوت النباتية، تنتج مواد التغليف، والمنظفات، وزيت عباد الشمس، بينما مثلت الشركة بحد ذاتها إحدى الشركات الثماني والأربعين المملوكة من قبل وزارة الصناعة. زعم عزيز أن الشركة حققت ما يعادل 3.3 ملايين دولار من الأرباح في العام 2002، ليتضح حجم المشكلة حين تحدث عن دعم الحكومة المعامل المدارة من قبل الدولة. لم تكن الشركة منتجة في الحقيقة، وقد بدت أرباحها جيدة لتلقيها المواد الخام بلا مقابل، على وجه التقريب: لم يكن يتعين على شركة الزيوت النباتية أن تدفع أكثر من دولار واحد مقابل ما يعادل ستة آلاف دولار من المنتجات الواردة - استناداً إلى قرار حكومي يقيم العملة العراقية مقابل الواردات الرسمية وفق المعدل السابق لحرب الخليج في العام 1991، حيث كان الدينار يفوق ثلاثة دولارات في قيمته، عوضاً عن المعدل الحالي المقدر بألفي دينار للدولار الواحد. عملت وزارة المالية على تسديد الفرق بين المعدلين، ناهيك عن مجانية الكهرباء، وعدم اضطرار الشركة إلى دفع معاشات التقاعد، بعد أن تكفلت الحكومة بذلك على حد سواء.

لم يسهم الدعم المالي ذاك بمجمله في الخروج بمنتجات لائقة. لم تختلف بضائع الخط الإنتاجي، المشيد من قبل مهندسين روس قبل خمسين عاماً مضى، عما تنتجه معامل الاتحاد السوفييتي السابق من أصناف رديئة. اعتاد أصدقائي العراقيون منحي الإجابة ذاتها، حين كنت أسألهم عن سبب ابتياع ألواح الصابون وعلب الشامبو المحلية، قائلين: «ما الخيار الذي نملكه؟». احتكرت السلع الاستهلاكية العراقية السوق المحلية على مر السنين؛ لانخفاض أسعارها مقارنة بما سمحت الدولة باستيراده.

رغب عزيز في تحديث الشركة، لكن وزارة الصناعة تمنعه، تحت حكم صدام، من استجلاب الاستثمارات الأجنبية، أو الدخول في مشروعات مشتركة، ناهيك عن فرض جهات محددة لتزويده بالمواد الخام. لم يكن السعر يهيم ولا النوعية، بل مدى ما يظهره البلد المزود من تأييد لصدام. تحدث عزيز، بذلك الصد، قائلاً: «إن أراد أحد من سورية، على سبيل المثال، أن يبيعنا شيئاً ما، فسيتعاقدون معه على الفور، وإن لم يقدم سعراً تنافسياً».

لم يكن عزيز ينال مراده، وإن حظي بموافقة الحكومة العراقية. لم يفلح الرجل في شراء معدات حديثة لصناعة الصابون من ألمانية، عوضاً عن «البدائية» الحالية، كما كان يدعوها، جراء رفض لجنة عقوبات الأمم المتحدة؛ مخافة أن تستخدم في تصنيع أسلحة كيماوية أو بيولوجية.

لم يكن عزيز، على حد سواء، بحاجة إلى أربعة آلاف موظف في الشركة، عاجزاً عن صرف أي منهم. عملت وزارة الصناعة على إرسال المزيد سنوياً، من خريجي الجامعات وذوي الصلات بحزب البعث. لم تكن المعامل بحاجة لأكثر من ألف عامل فعلياً، ليجلس البقية ويحتسوا الشاي، بينما لم يكلف بعضهم عناء الحضور.

تغيرت القواعد، بكل الأحوال، ناهيك عن غياب الدعم الحكومي الملموس. لم تكن النتيجة بخافية على الرجل. تحدث، بذلك الصد، قائلاً: «لم تكن فاعلين إلى حد كبير. إن لم نتغير، فلن يكون بمقدورنا الاستمرار».

توقف عزيز للحظات، قبل أن يردف، في لهجة أقرب إلى الهمس، قائلاً بوجوب خصخصة الشركة، عبر بيعها إلى الموظفين، أو أحد المستثمرين الخصوصيين. لم يكن امتلاك الحكومة للشركة ذا معنى في نظره.

نصحتني، بينما كنت أهُمُّ بالمغادرة، بعدم التحدث عن الخصخصة إلى العمال، بالنظر إلى حساسية المسألة. افترض من تبسم لهم الحظ من العراقيين، عبر الحصول على وظيفة في شركات الدولة، أنهم ضمنوا العمل حتى سن التقاعد. كان من شأن أي إشارة إلى زوال شبكة الأمان مع غياب صدام أن تثير القوى العاملة. تحدثت عزيز، بذلك الصد، قائلاً: «لا يمكنك حل مشكلة عبر إثارة أخرى. يتعين عليك تهيئة الناس لتقبل القرار».

سألت تيم كارني، حين تحدثت إليه لاحقاً، على مائدة الغداء المكون من اللحم المشوي والجة الباردة في مطعم النبيل، عن شركة الزيوت النباتية والخصخصة. لم يكن من المعقول، في نظر الرجل، أن تمتلك الحكومة العراقية، على المدى الطويل، معامل زيوت الطهي، والسجاد، والورق، والبطاريات، والأحذية. تعين عليها بيع الشركات، بالأحرى، ولم تكن بحاجة إلى وزارة للصناعة حتى تمثل ما ينبغي دراسته في ماهية ما يباع، وتوقيت بيعه، ومدى ما يستبقه العراقيون. لم تمنع إدارة الوزارة الأمر، ناهيك عن الساسة العراقيين الطامحين إلى أداء دور في مجلس الحكم.

تمثلت أولوية كارني، بالنظر إلى عجز العراقيين عن اتخاذ تلك القرارات بصورة فورية، في إعادة الوزارة، وشركاتها كافة، إلى العمل مجدداً. ارتأى الرجل في عودة الناس إلى أعمالهم خيراً للاقتصاد، بالرغم من افتقار المعامل إلى الفاعلية، ناهيك عما يوفره ذلك من دعم لمسألة الخصخصة: تباع المعامل التي تنتج أياً من الأشياء، وإن تمثلت في علب الشامبو الرديئة، بسعر يفوق المتوقعة منها.

علم كارني أنه لم يكن الرجل المناسب لتولي المسؤولية عن إعادة تشغيل المعامل. عمل الرجل سفيراً، ومثلت السياسة الخارجية، لا الاقتصادية، لعبته. لم

يحظّ كارني، في حينه، سوى بمعاون واحد في وزارة الصناعة، المقدم في قوات الاحتياط براد جاكسون، المفتقر إلى الخبرة العملية في المجال الاقتصادي. لم تعوز الخبرة العملية الأخير أدار الرجل، حين كان في نيويورك، وكالة التنمية الصناعية لحساب مقاطعة فرانكلين.

أعلن جاكسون -بينما بدأ اليأس يعترى كارني- أن النجدة كانت في الطريق: انضمام المستشار البارز غلين كورليس إلى الفريق. سبق لكورليس العمل في وول ستريت، بحسب جاكسون، ناهيك عما يملكه من خبرة في إنقاذ الشركات المتداعية، وإحاطته بالمبادئ الاقتصادية.

عقب كارني على الخبر، قائلاً: «عظيم، وجدنا ضالّتنا المنشودة، كما تبدو الحال عليه». وصل كورليس القصر الجمهوري مرتدياً بزّة من طراز أرمانى، وحذاء أسود اللون. أخبر الرجل الجميع أنه عمل مع مصرف «جاي بي مورغان»، وشركة «فيديلتي إنفستمننتس»، وقد بدا واثقاً من نفسه كما لو كان جنراً في الجيش.

مضت أشهر قبل أن يعلم أي شخص آخر، عدا جاكسون، قصة كورليس الحقيقية.

لم يجاف الرجل الحقيقة في كل ما قاله، حيث سبق له العمل مع الجهتين بالفعل، ممتلكاً كثيراً من الخبرة في المجال الاقتصادي، وإنقاذ الشركات المتداعية.

تمثل سر كورليس في انتمائه إلى قوات الاحتياط في الجيش. لم يكن الرجل ضابطاً مهماً كجاكسون، بل اختصاصياً، لا يعلو المجد سوى رتبة واحدة.

بدأ كورليس، في أوائل العام 2001، يشعر بالتململ في وول ستريت. حظي الرجل بعمل مريح، في بداية المطاف، ليفقد جاذبيته مع مرور الزمن. أثار مجال التنمية الدولية اهتمامه، وقد أخذ يفكر في الانضمام إلى البنك الدولي، أو صندوق النقد الدولي، أو الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. أخبره أحد أصدقائه، ذات مرة، بإمكانية انخراطه بدوام جزئي فيما يماثل فرق «السوات» التي تقصد مناطق الكوارث، وتساعد في إعادة بناء اقتصادها.

عقب كورليس قائلاً: «حسناً، يعد ذلك رائعاً. من يدير تلك الفرق؟».

أجاب صديقه قائلاً: إنها تخضع لمسؤولية الجيش، الذي يؤلف فرقاً للشؤون المدنية، من قوات الاحتياط، تسهم في إعادة الإعمار في مراحل ما بعد النزاع. سأله كورليس قائلاً: «هل يرتدي المرء بزة، بموجب ذلك، ويحمل سلاحاً؟». أجاب صديقه قائلاً: «نعم، ولكنك لن تشارك في أعمال قتالية، بل ستسهم في إعادة الإعمار».

فكر كورليس -من ثم- في إمكانية القيام بذلك، دون التعجل في اتخاذ قراره.

وقعت أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر، فيما بعد، حين كان كورليس في نيويورك، ليلتحق بالجيش أثناء بضعة أسابيع. لم يرغب الرجل في التدريب أشهراً ليصبح ضابطاً، بل العمل في مشروعات التنمية، لا أكثر، دعماً للحرب الجديدة على الإرهاب.

سمح لكورليس، قبل الالتحاق بالجيش والمعسكر التدريبي بصورة رسمية، بمراقبة المجندين في فرق الشؤون المدنية، من مدينة نيويورك، أثناء خضوعهم للتدريب في المعسكر، حيث التقى براد جاكسون في نهاية المطاف.

شغل جاكسون منصب المدير المساعد لفريق الاقتصاد والتجارة، في قيادة الشؤون المدنية، حيث تم إرسال كورليس. أثارت بيانات الأخير انتباه جاكسون، حين كان يطلع على ملفات المتطوعين الجدد، لا بسبب ما يملكه من خبرة مهنية، بل جراء انتمائهما إلى المدينة ذاتها، بيتسفيلد، ماساشوسيتس. استدعى جاكسون كورليس إلى مكتبه، قبل أن يخاطبه، قائلاً:

«ما الذي تفعله؟، لست مجبراً على القيام بذلك. افسخ العقد متى أمكنك. لن يخولك ذلك القيام بما تتحدث عنه، ناهيك عن أنه يبغض قدرك، بالنظر إلى ما تملكه من خبرة كبيرة».

عقب كورليس قائلاً: «هي مجرد تذكيرة لحضور العرض. أعتقد أن بإمكان أي شخص مبدع، فاعل، ما إن يصل هناك، أن يقوم بما أتحدث عنه من عمل».

عقب جاكسون، قائلاً: «لا يا غلين. لا تفهم نظام الجيش».

عقب كورليس، قائلاً: «حسناً، لا بأس بذلك. أود المجازفة بكل الأحوال».

وجد كورليس نفسه، بعد أسبوعين من سقوط بغداد، في قاعدة خالية للجيش العراقي، على بعد خمسين ميلاً إلى الشمال من العاصمة. تمثلت أوامر الرجل في التنسيق مع المنظمات غير الحكومية، التي لم تكن تعمل خارج بغداد في حينه. كاد كورليس، المتبطل يلتحق بسخرة المطبخ، أو يتولى الحراسة، بما هو أسوأ. لا يمكن لمن يعلو المجدد برتبة واحدة أن يدلي بدلوه فيما يفعله، وإن كان يتقاضى المبالغ الطائلة في وول ستريت قبل شهرين من الزمن.

تمركز جاكسون في بغداد، في حينه، ضمن فريق أولي للشؤون المدنية، يعمل مع مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية التابع لغارنر. علم الرجل، حين عين للعمل مع كارني في وزارة الصناعة، أن بمقدوره الاستعانة بكورليس، مستخدماً نفوذه لنقله إلى مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية. استلزم الأمر ما يزيد عن الأسبوع من الإجراءات الروتينية والتملق، قبل أن تعطى الأوامر لكورليس بالتوجه إلى القصر الجمهوري.

خاطب جاكسون كورليس، ما إن وصل المنطقة الخضراء، قائلاً: «اخلع بزتك، وارتي ثيابك المدنية، ولنتظاهر بأنك مستشار مهم».

سأله كورليس، قائلاً: «ما مغزى القيام بذلك؟».

أجابه جاكسون قائلاً: «إن أبقيت على بزتك، فلن تحظَ بكثير من الاحترام. سيتعين عليك تقديم القهوة إلى الناس».

لم يكن مظهر كورليس يصب في مصلحته. بلغ الرجل الثلاثين من العمر، ولم يكن يتجاوز المئة والسبعين سم في طوله، ليبدو مجنداً جديداً أرسل من «سنترال كاستينغ». لم يكن أحد ليصدق، إن رآه مرتدياً البزة، أنه عمل في وول ستريت من قبل. حرص جاكسون -من ثم- على تغيير كل ما يشير إلى مرتبة كورليس الحقيقية ضمن قوات الاحتياط.

امتثل كورليس، بعد بضعة أشهر، لأمر قائد القوات الأمريكية في العراق، الذي نص على ضرورة ارتداء العسكريين بزاتهم. عمل الرجل على ارتداء بزته، التي تشير إلى مرتبته، عند تناول الطعام، والانتقال إلى المهجع، ليهرع إلى الحمام بغية تغييرها، قبل التوجه إلى الاجتماعات في القصر.

أوكل إلى كورليس مهمته الأولى، بعد التعريف به في القصر. طالبه بيتر مكفرسون، مسؤول بريمر الاقتصادي، بوضع تحليل للمعامل المملوكة من قبل شركات وزارة الصناعة الثماني والأربعين، البالغ عددها مئة وخمسين معملاً، لتحديد ما يستحق الدعم الاقتصادي منها.

خاطبني كورليس، بذلك الصدد، قائلاً: «مثل ذلك أول الأدلة على جهل أولئك الناس ما يقولون وما ييغون».

سأل كورليس جاكسون، حين أوكلت المهمة إليه، قائلاً: «حسناً، أين هو طاقمي؟».

أجابه جاكسون، قائلاً: «ستعمل بمفردك».

عقب كورليس، قائلاً: «حسناً، أين مديرو تلك الشركات؟».

أجابه جاكسون، قائلاً: «طردنا معظمهم؛ عملاً بقانون اجتثاث البعث».

عقب كورليس، قائلاً: «حسناً، أين بياناتها المالية؟».

أجابه جاكسون، قائلاً: «لا توجد تلك البيانات».

عقب كورليس، قائلاً: «حسناً، ما الذي تعلمه عن تلك الشركات؟».

أجابه جاكسون، قائلاً: «لا شيء. لدينا قائمة بأسمائها. هاك القائمة».

عقب كورليس، قائلاً: «كم من الوقت لدي؟».

أجابه جاكسون، قائلاً: «أسبوعان».

لم يكن الدهول بخافٍ على كورليس. أبدى جاكسون تعاطفه، قائلاً: «يتسم ذلك بالسخافة، ولكنهم لن يكثرثوا إن خاطبتهم بشأنه. سيطالبونك بالتنفيذ فحسب».

لم ينل كورليس، أثناء الأسبوعين اللاحقين، سوى قسط قليل من النوم. توسل الرجل مسؤولي الوزارة ومديري المعامل منحه أياً من السجلات التي سلمت من النهب. افتقرت الوثائق التي تلقاها إلى الدقة، ناهيك عن الحاجة لنقلها إلى الإنجليزية، ليدرك مدى جهل موظفي الوزارة قواعد المحاسبة. أكدت بيانات الوزارة المالية، بما يثير الاستغراب، أن المعامل كافة تدر الربح. أثار كورليس الأمر مع مسؤولي وزارة الصناعة، حين علم بسياسة وزارة المالية في دعم واردات المعامل المدارة من قبل الدولة، وفق معدل العملة القديم.

تحدث كورليس، بذلك الصدد، قائلاً: «حاولت أن أبين لهم مدى ما تتسم به تلك السياسة من عجز، يغطي من قبل دولارات النفط، لا أكثر. لم يعوا ذلك لافتقارهم إلى الفهم الصحيح لسياسات النقد الدولي. ما انفكوا يحملوننا المسؤولية عبر اتهامنا بإساءة تقويم عملتهم مقابل الدولار، مؤكدين على أن الدينار يعادل ثلاثة دولارات أمريكية، وأنهم يدرون الربح وفق ذلك المعدل، مطالبين بإعادة العمل وفقه. أخبرتهم، بعد مزيد من الأخذ والرد، بعدم إمكانية القيام بذلك، محاولاً توضيح ما يجهلونه من المبادئ الاقتصادية ذات الصلة. كانوا مقتنعين بحق أنهم يدرون الربح، وأن المشكلة الوحيدة تتمثل في معدل العملة الذي «تلاعبنا به نحن الأمريكيين».

دلّت تلك المسألة، في نظر كورليس، على رؤية العراقيين، مواطنين ومسؤولين، لاقتصاد بلدهم. بدأ بريمر ومكفرسون في عقد اجتماعات، مساء كل يوم الإثنين، مع مجموعة من العراقيين، المنفيين في غالبيتهم، للبحث في الإصلاح الاقتصادي. تمثل ما فشل الرجلان في إدراكه، مع ذلك، ناهيك عن العديد من أفراد طاقمهما الاقتصادي، في عدم تمثيل المشاركين، ذوي الثقافة الغربية، المجتمع العراقي بصورة مطلقة. لم تلق رغبتهم في إعادة تأسيس الاقتصاد بشكل جوهري - عبر التخلي عن سياسة صدام الاشتراكية المركزية، مقابل نظام السوق الحرة المعولم - ما يذكر من صدى لدى الشارع العراقي. لم يختلف العراقيون في معظمهم، بما يشمل أشد المنتقدين للاحتلال العراقي، في الشق

السياسي من المعادلة: دكتاتورية صدام، ووجوب التخلص منه، ليسود الانقسام بينهم في مسار السياسة الاقتصادية.

أنتجت المعامل المملوكة من قبل الدولة، في عهد صدام البعثي، كثيراً من السلع، بما يشمل الكراسيات المدرسية (التي كانت من الرداءة، بحيث تنفصم أوراقها)، وبطاريات السيارات (التي لم تكن بأحسن حالاً)، والمعاطف الجلدية (الرائجة بين أفراد الشرطة السرية). توافرت الوظائف الحكومية في المعامل، والوزارات، وأجهزة الأمن؛ لتؤمن معيشة شاغليها مدى الحياة. لم تكن الأجور مرتفعة، ولكن الحكومة دعمت تكلفة معظم السلع والخدمات. انخفض سعر الوقود كثيراً، ولم يدفع أحد مقابل ما يستهلكه من كهرباء، بما لا يستثني معامل الدولة التي تستهلك كميات كبيرة منها. منحت الحكومة، علاوة على ذلك، العائلات العراقية حصصاً شهرية من الطعام، بينما اتسم التعليم بالمجانة، ناهيك عن الطباخة. دعمت الدولة الأسمدة إلى حد بعيد، بحيث عمد المزارعون العراقيون، في كثير من الأحيان، إلى بيع حصصهم منها في الأردن وسورية، عوضاً عن استخدامها في زراعة أراضيهم. لم تكن عملية بيعها تستلزم أكثر من شاحنة وبضعة أيام، لتدر من الربح ما يفوق أشهراً من الكدح في الحقول.

شهد العراقيون مرحلة من الرخاء جراء عائدات النفط الوفيرة. تعودت المحال الاستهلاكية المدارة من قبل الدولة، قبل أن تدمر حرب الخليج الثانية اقتصاد البلاد وتعزلها، بيع الأحذية الإيطالية، وأربطة العنق الفاخرة من طراز بيبير كاردان، وساعات بريتلينغ، بما يقل عن أسعارها في أنحاء العالم كافة. دعمت الدولة تذاكر الرحلات الدولية على متن الخطوط الجوية العراقية، ناهيك عما يستورد من سيارات الفولكسفاغن، والفولفو، والمرسيدس، والشيفروليه. عدّ النظامان الصحي والجامعي في العراق -في السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن المنصرم، قبل اندلاع حرب ثماني السنوات مع إيران- الأفضل في العالم العربي برمته. اتجه عشرات الآلاف من المصريين، والصوماليين، والباكستانيين، والهنود إلى العراق؛ بغية العمل في مشروعات البنية التحتية الضخمة: الطريق السريعة، ذات ستة المسارات، إلى

الأردن، والفنادق الفخمة في بغداد، والجسور فوق نهري دجلة والفرات. خاطبني فائز غني عزيز، مدير معمل الزيوت النباتية، بذلك الصدد، قائلاً: «نعمنا بحياة كريمة للغاية. كنا البلد الأغنى في الشرق الأوسط».

توجه العراقيون باللوم، جراء تدهور وضعهم الاقتصادي، إلى صدام والغرب. استنزف رئيسهم خزينة الدولة، ناهيك عما أوجده من ديون تقدر بعشرات المليارات من الدولارات، جراء الحرب التي شنّها على إيران، قبل أن يرتكب حماقة غزو الكويت، التي أدت إلى فرض عقوبات الأمم المتحدة القاسية، التي عزلت العراق عن العالم. يحمّل العراقيون أمريكا المسؤولية، على حد سواء، لرفضها رفع العقوبات، بالرغم من التقارير العديدة التي تؤكد أنها كانت تسهم في تقوية صدام، بينما تفقر شعبه. لم يعترف العراقيون بما يذكر أن نظامهم الاقتصادي كان مهترئاً حتى النخاع، بالنظر إلى ما منحهم إياه من حياة كريمة في السابق. تجسد الاعتقاد السائد بينهم في عودتهم أثرياء مجدداً، إن تخلصوا من صدام والعقوبات.

تحدث كورليس، بذلك الصدد، قائلاً: «نظروا إلي وكأنني من المريخ حين أخبرتهم أن المشكلة لا تكمن في صدام فحسب، بل نظامهم الاقتصادي كذلك. لا بد أنهم تساءلوا في قرارة أنفسهم عن «هذا الأمريكي المجنون».

لم تختلف رؤية كورليس عن كارني فيما يتعلق بضرورة تخلي الحكومة العراقية عن إدارة المعامل، ناهيك عن عدم الحاجة إلى وزارة للصناعة. لم يزل العراق يمثل، بكل الأحوال، بلداً مضطرباً. مضت حرب ثلاثة الأسابيع لإطاحة صدام بآثارها المباشرة، ليشكل الهدوء، مع ذلك، حلماً بعيد المنال. تواصلت الهجمات على القوات الأمريكية، بينما تظاهر الآلاف من الجنود العراقيين السابقين ضد قرار بريمر حل الجيش العراقي. علم كورليس أن وقت الخصخصة لم يحن بعد، بالنظر إلى ما ينتج عن بيع المعامل للقطاع الخاص من تسريح للعمال. من سيبقي أربعة آلاف عامل في شركة الزيوت النباتية، على سبيل المثال، حين يعترف مديرها، بحد ذاته، أنها لا تحتاج سوى ألف منهم؟. تمثل آخر ما يود كورليس في زيادة نسبة العاطلين عن العمل.

تخوف كورليس، على حد سواء، من إساءة تخمين قيمة الشركات المملوكة من قبل الدولة، إن تم العمل على بيعها في الحال. شبه الرجل العملية بمحاولة بيع منزل قديم: يمكن أن يزيد الاستثمار في ترميم البيت من سعر مبيعه، بما يتجاوز كلفة الترميم إلى حد بعيد. لخص كورليس أفكاره في رسالة إلكترونية إلى جاكسون، قائلاً:

«أود التنويه بإيماني الراسخ فيما يتعلق بأفضلية الخصخصة للشركات كافة على وجه التقريب. تتمثل قضيتي في توقيت حدوث ذلك. إن أردت، على سبيل المثال، الاستثمار، في الوقت الراهن، في شركة مرت بالعديد من الصعاب، فلن أنفق مبلغاً كبيراً لشرائها، بالنظر إلى ما ينطوي ذلك عليه من مجازفة. سيمكننا استخدام المال «العام» لإعادة تأهيل الشركات من الحصول على سعر أفضل بكثير للشعب العراقي، حين نقوم بخصخصتها. لا يجدر بك، باختصار، البيع الآن».

بدا المسار المستقبلي واضحاً بما يكفي في نظر كورليس. استتج الرجل، بعد أسبوعين من التحليل، أن ثلاث عشرة شركة، من أصل الثماني والأربعين المملوكة من قبل الوزارة، تتمتع بأفضل الحظوظ لتحقيق الأرباح بصورة فعلية، مما يستوجب الاهتمام بها بشكل مباشر، ناهيك عن توفير المال والمستشارين الإداريين للإسهام في إعادة تأسيسها. لم يكن كورليس واثقاً بالقدر ذاته فيما يتعلق ببقية الشركات: لربما يمكن تعويم بعضها في وقت لاحق، بينما ينعدم الأمل في الأخرى، بالنظر إلى اهتراء معداتها، ورداءة منتجاتها، مما ينفّر منها القطاع الخاص. ارتأى كورليس ضرورة إقفال تلك الشركات، واتخاذ القرار المناسب بشأن عاملها، متمثلاً في منحهم الرواتب مدى الحياة، على الأرجح، عوضاً عن ضخ المال في شركاتهم الخاسرة.

لم تكن شركة الزيوت النباتية ضمن الشركات الثلاث عشرة الواعدة. اعتري الشك كورليس في إمكانية إنقاذها. لم يكن ينوي استبعادها، ولكن استمراريتها كانت متوقفة على عزيز، مديرها، وضرورة التماسه سبيلاً لتحقيق الأرباح من دون دعم الواردات السخي. تتمتع شركات أخرى بحظوظ أكبر، بما يشمل المنتجة للإسمنت، والأسمدة، والفوسفات، والبتروكيماويات. تضمنت قائمة كورليس، علاوة على ذلك، شركة تدعى الفارس.

وقعت شركة الفارس على تخوم بغداد الغربية، بالقرب من السجن سيئ الصيت (أبو غريب). تألفت الشركة من مكتب متواضع، ما سلم من النهب، وخط للتجميع في مبنى كبير الحجم. استقبلني مدير الشركة، عبد الرحمن العزاوي، حين توجهت لزيارتها، في غرفة اجتماعات تحوي طاولة بيضاء، وعدداً من المقاعد البلاستيكية. خاطبني الرجل، بصدها، قائلاً: «تمثل كل ما لدينا في الوقت الراهن». أسهب عبد الرحمن في مديح أمريكة، حين علم بانتمائي إليها، قائلاً: «إن كنت تملك فكرة جيدة، وتعمل بجد، فستتمكن من جني مليون دولار في أمريكة. يروق لي ذلك».

تحدث عبد الرحمن قائلاً: إنه كان عضواً في الجمعية الأمريكية للمهندسين الميكانيكيين، بالرغم من نيته شهادة الدكتوراه في بريطانية، حتى فرضت الأمم المتحدة عقوباتها في العام 1991. امتدح الرجل الجمعية مجدداً، واصفاً إياها بالأفضل، قبل التعبير عن نيته تجديد عضويته ما إن تعاود دائرة البريد العراقية عملها. لم يتضح على الفور ما كانت الشركة تنتجه، على النقيض من شركة الزيوت النباتية. حدق عبد الرحمن فيّ حين سألته بذلك الصدد، قائلاً: «ألم تسمع بنا قبلاً؟». أوضح الرجل، حين أجبته بالنفي، كيفية تعرض شركته للتفتيش مراراً من قبل مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة. لا بد أن الشك اعترى أحدهم في أن مبنى الشركة الكبير يمكن أن يشكل مكاناً مناسباً لإخفاء صواريخ سكود. شدد عبد الرحمن على عدم ارتباط شركته بأسلحة الدمار الشامل، ملمحاً إلى إمكانية تورط شركات أخرى في تلك المسألة. أخبرته أنني لم أكن مهتماً بأسلحة الدمار الشامل، بل بما ينتج معمله. عقب الرجل قائلاً: «أجهزة تنقية المياه، ومعدات ثقيلة لصناعة النفط يتزايد الطلب إلى حد كبير على منتجاتنا».

اتسمت مياه الصنوبر في بغداد بالسلامة، في وقت مضى، بما يكفي لشربها، ولكن سنوات الحصار حذت من قدرة العراق على استيراد الكلورين المستخدم في محطات المعالجة، التي أقفلت في نهاية المطاف. باتت المياه تضح من نهر دجلة بصورة مباشرة، مما جعل من أجهزة تنقية المياه ضرورة ملحة.

لم يكن خط تجميع الشركة يعمل بكل الأحوال. تغيب معظم عمالها، البالغ عددهم 1200، عن الحضور، باستثناء عدد من الحراس ومديري المعمل. تمثلت المشكلة الرئيسية في الافتقار إلى الكهرباء والمواد الخام.

اقترح عبد الرحمن حلاً لتلك المشكلة. امتلكت الشركة مبلغ مليون ونصف مليون دولار في البنك. إن افتتحت المصارف أبوابها، وخولت الوزارة الرجل التصرف في رصيد الشركة، فسيتني مولداً كهربائياً بطاقة 1 ميغاوات، ويستورد مواد أولية بصورة مباشرة، وفق معدل العملة الحالي. تحدث عبد الرحمن، بذلك الصدد، قائلاً: «سأتحدث إلى مورديّ، وأعقد صفقة معهم. يتمثل كل ما أحاجه في المال».

اتسمت الفكرة بالروعة في نظر كورليس، ناهيك عن بساطتها، وقد لقيت الدعم من جاكسون وكارني على حد سواء. تمثلت المشكلة الوحيدة في عدم امتلاك أي منهم القدرة على البت في تلك المسألة، بالنظر إلى وقوعها ضمن صلاحيات بيتر مكفرسون.

التقيت الأخير بعد بضعة أيام من زيارتي شركة الفارس. توجهت إلى مكتبه، في الطابق الثاني من القصر، برفقة موظفة شابة. تعين على أي من موظفي العلاقات العامة مرافقة المراسلين الصحفيين طيلة وجودهم في القصر. غادرت الموظفة المكان، بكل الأحوال، ما إن بدأ مكفرسون الكلام. لم يمثل ذلك علامة طيبة في نظري: إما أنه منشغل، أو مملٌ إلى أبعد الحدود.

حصل الرجل على استيداع من جامعة ميتشيفان، التي يتأسسها، بغية العمل في العراق. ارتدى قميصاً أخضر بسيطاً، وسروالاً فضفاضاً مجعداً، وزوجاً من النظارات. غزا الصلع رأسه، وقد امتلأت أردافه نوعاً ما. لم تبدُ السمرة جلية على ملامحه، وقد وضع سيجاراً في فمه، دون أن يشعله.

ما انفككت أذكر نفسي بما يملكه مكفرسون من مكانة، بالرغم من بساطة مظهره. أدار الرجل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية سبع سنوات في عهد الرئيس ريفان، ناهيك عن شغل منصب نائب رئيس بنك أمريكا، والعمل لدى مصلحة الضرائب الأمريكية، والعمل معاوناً خاصاً للرئيس جيرالد فورد. ارتبط مكفرسون، حين كان يشغل منصب

المدير المساعد لمكتب شؤون الموظفين في البيت الأبيض، في عهد الرئيس فورد، بعلاقة مهنية وثيقة مع ديك تشيني، كبير موظفي البيت الأبيض في حينه.

أدرك مكفرسون، المحافظ، ذو الإيمان الراسخ بفاعلية السوق الحرة، أن أفضل السبل لتنمية الاقتصاد تمر عبر تشجيع القطاع الخاص. لم يسبق له العمل في الشرق الأوسط، أو مراحل ما بعد النزاع، ولكنه لم يتردد في قبول منصب منسق السياسة الاقتصادية، في سلطة الائتلاف المؤقتة، حين عرض عليه من قبل مسؤول بارز في وزارة الخزانة. عمل بريمر على جلب الديمقراطية إلى العراق، بينما تمثلت وظيفة مكفرسون، كما قيل له، في إحلال النظام الرأسمالي هناك.

مثل التغيير الاقتصادي الشامل في العراق، في نظر مهندسي الحرب من المحافظين الجدد - وولفويتز، وفايث، ورمسفيلد، وتشيني - جزءاً لا يتجزأ من المهمة الأمريكية المتجسدة في إعادة تأسيس البلاد. لم يتمايز الاقتصاد الحر عن المجتمع الحر من منظورهم. تعين على الولايات المتحدة، إن أرادت نشر الديمقراطية بحق في العراق، أن تعلم العراقيين طريقة جديدة بالكامل في إنجاز الأمور - الطريقة الأمريكية.

وحدت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية جهودها مع وزارة الخزانة، في الأشهر التي سبقت الحرب - بينما كان الانقسام يسود وزارة الخارجية والبنتابون في كيفية تسليم السلطة السياسية إلى العراقيين - بغية فرض ما دعا إليه المحافظون الجدد من إصلاحات اقتصادية واسعة. خرج مسؤولو الجهتين، بعد أشهر من النقاشات الخفية، بخطة طموح للتغيير الاقتصادي، في وثيقة سرية من مئة صفحة، بعنوان: «نقل الاقتصاد العراقي من مرحلة التعافي، إلى النمو المطرد». فصلت الوثيقة المهام التي حددتها وكالة التنمية للمتعهدين الخصوصيين، وقد تمثلت غايتها في «إرساء أرضية العمل المناسبة لتأهيل القطاع الخاص وفق توجهات السوق». استشرفت الخطة بيع الصناعات المملوكة من قبل الدولة عبر «برنامج شامل للخصخصة»، وإقامة «سوق للبورصة بمقاييس عالمية»، «ووضع نظام شامل للضرائب، يتوافق مع المعايير الدولية السائدة».

تخوف العراقيون، كما العديد من جيرانهم العرب، من التملك الأجنبي الواسع للصناعات الداخلية، ناهيك عن خصخصة قطاع النفط. حثت وكالة التنمية ووزارة الخزانة، بكل الأحوال، المتعهدين على تشجيع القوانين الاستثمارية التي «تغض الطرف عن جنسية المستثمر»، علاوة على تعزيز «مشاركة القطاع الخاص... في صناعة النفط، وما يرتبط بها من قطاعات، على وجه الخصوص». لم تشر الوثيقة بما يذكر إلى ضرورة التشاور مع القادة العراقيين، أو أي حكومة مؤقتة، بالنظر إلى إمام وكالة التنمية ووزارة الخزانة بما يريده العراقيون.

لوسأل المرء أياً من العراقيين، في الأيام التي أعقبت الإطاحة بحكم صدام -بدءاً من رجل الشارع العادي، وانتهاءً بالقادة السياسيين المنفيين- عن أكبر مشكلات البلد الاقتصادية، لأجابه قائلاً: البطالة. لم يملك أحد أرقاماً محددة فيما يتعلق بذلك الصدد، ليفوق عدد المتبطلين، كما بدت الحال عليه، نصف من بلغوا سن العمل من العراقيين، وتشير التقديرات إلى أنهم يشكلون نسبة 40% في أحسن الأحوال. لم تضع الوثيقة المشتركة، مع ذلك، أي برنامج لتوفير الوظائف، وقد أتت على ذكر كلمتي «الضرائب» و«الخصخصة» عشرات المرات، مقارنة «بالتوظيف».

التمست الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المساعدة من شركة «بيرينغ بوينت إنكوربوريتد» الاستشارية، المتمركزة في فيرجينيا، فيما يتعلق بتطوير الخطة، وقد منحتها أحد العقود، في السنة الأولى، بقيمة 79 مليون دولار. تعرضت الوكالة للنقد، فيما بعد، من قبل مفتشيها العام، جراء قيامها بذلك. كتب الرجل، في تقرير شديد اللهجة، قائلاً: «تعطي مشاركة بيرينغ بوينت الواسعة، في برنامج تطوير الإصلاح الاقتصادي في العراق، الانطباع بحصولها على العديد من المزايا التنافسية بغير وجه حق». لم يضعف الجدل الدائر، بكل الأحوال، من علاقة الوكالة بالشركة، لتمنحها عقداً آخر، في أيلول / سبتمبر من العام 2004، بقيمة 225 مليون دولار.

لم يشارك مكفرسون في صياغة الوثيقة المشتركة، ليجدها مقبولة بكل الأحوال. تمحورت رؤيته للإصلاح الاقتصادي في العراق حول الفلسفة ذاتها. فضل الرجل تقليص الصناعات الحكومية عبر الخصخصة، عوضاً عن استخدام أموال الدولة

لإيجاد وظائف جديدة في النسخة العراقية من «البرنامج الجديد»، ناهيك عن وقف دعمها الكهرباء والوقود، وتخفيض التعريفات والضرائب، وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وسن القوانين الاقتصادية الفاعلة. ارتأى مكفرسون في تلك التغييرات عنصر جذب للشركات متعددة الجنسيات، والأثرياء من العراقيين، لإقامة ما يوفّر فرصاً للعمل من مشروعات في العراق. لم يتجسد مفتاح النمو الاقتصادي، من منظوره، سوى في «تطوير قطاع خاص فاعل».

خاطبني الرجل، بذلك الصدد، قائلاً: «يتعين علينا تقليص نسبة التوظيف الحكومي، لزيادتها».

وصل مكفرسون بغداد عقب شهر من تحريرها، آملاً في بدء بيرينغ بوينت عملها في أسرع وقت ممكن، وإن لم يكن من المقرر قدوم مستشاري الشركة قبل بضعة أسابيع. مثّل الوقت عاملاً مهماً للرجل، الذي أراد البدء مباشرة في عملية الخصخصة، ووقف الدعم الحكومي. ارتأى مكفرسون في سرعة إنجاز ذلك دفعاً لعجلة النمو الاقتصادي، وتحقيقاً لمصلحته الشخصية، بالنظر إلى أن مدة الاستيداع التي حصل عليها لم تكن تتجاوز المئة والثلاثين يوماً.

عمل مكفرسون على تكوين فريقه الاستشاري الخاص، الذي شمل معاون مستشار وزارة الخزانة، واقتصادياً حكومياً لامعاً في مجلس البيت الأبيض للمستشارين الاقتصاديين، وآخر في بنك الاحتياطي الفيدرالي في بوسطن. لم يحظَ الرجل، بكل الأحوال، بمن يعالج مسألة الخصخصة، معتمداً في ذلك على كورليس وجاكسون.

أعلن مكفرسون، ما إن وصل بغداد، عن نيته المضي قدماً في عملية الخصخصة، قبل مطالبة كورليس بوضع تحليله للمعامل المملوكة من قبل الدولة. لم يزل كل من كارني، وجاكسون، وكورليس، في وزارة الصناعة، يحاولون فهم آلية عملها، بينما انهمك فريق سلطة الائتلاف المؤقتة الاقتصادي في تعيين كيفية دفع الرواتب لمئات الآلاف من الموظفين الحكوميين. تحدث أحد أعضائه، بذلك الصدد، قائلاً: «ها هو ذا مكفرسون يأتي متحدثاً عن خصخصة الصناعات المملوكة من قبل الدولة، فيما يبدو عديم الصلة، إلى حد بعيد، بالواقع في حينه».

لم تخلُ المسألة من العوائق القانونية على حد سواء. طالبت الفقرة 43 من البند الثاني، من معاهدة هينغ في العام 1899 - التي مثلت الأولى من بين المعاهدات الدولية المتعلقة بقوانين الحرب - قوة الاحتلال باحترام قوانين البلد المحتل كافة، باستثناء ما يعرقل فرض الأمن والنظام العامين. عارض محامو سلطة الائتلاف المؤقتة - على وجه العموم، بيع صناعات العراق، بالنظر إلى ما يمثله من انتهاك لمعاهدة هينغ، بالرغم من مباركة مجلس الأمن، عبر القرار 1483 - سعي الولايات المتحدة «لتشجيع إعادة البناء الاقتصادي، وتوفير ظروف التنمية الدائمة» في العراق. تحدث المحامون، بذلك الصدد، قائلين: «ماذا لو رفضت حكومة عراقية ذات سيادة عملية الخصخصة؟، لن يكون بمقدورك، في حينه، استعادة المعامل بعد بيعها. يفضل ترك الأمر إلى إدارة عراقية مستقبلية».

انطوى الأمر كذلك، بما يفوق ما سبق أهمية، على ما هو عملي من التحديات. لم يكن بمقدور كورليس، وجاكسون، وكارني إنجاز العمل بمفردهم: مراجعة السجلات المالية، وطرح العروض وتقويمها، وإدارة التمويل. أخبرهم فريق من الألمان، حين التقوهم؛ بغية التباحث في كيفية خصخصة معامل ألمانية الشرقية في السابق، أن الألمان استعانوا بثمانية آلاف موظف بغية إنجاز العمل. سألهم أحد أعضاء الفريق الألماني، بذلك الصدد، قائلاً: «كم من الموظفين لديكم؟».

أجابه كورليس قائلاً: «تنظر إلى جميعهم الآن».

ضحك الألماني قبل أن يطرح السؤال ذاته ثانية.

أجابه كورليس قائلاً: «لم أكن أمزح. نحن ثلاثة لا أكثر».

عقب الألماني قائلاً: «لا تكلفوا أنفسكم عناء البدء إذا».

ارتأى كورليس سريعاً، في عملية الخصخصة الفورية، حماقة كبرى. تحدث الرجل، بذلك الصدد، قائلاً: «لنفرض أن موظفي سلطة الائتلاف المؤقتة جميعاً، بدءاً من بيتر مكفرسون، وانتهاءً بصغارهم من أمثالي، يقرون بضرورة المضي قدماً في عملية الخصخصة. سيتمثل ما نفعله، فيما بعد، في إخبار العراقيين أننا سنقوم

بخصخصة معاملهم لتوّها، بدءاً من معمل الزيوت النباتية، استعانة بتمويلنا الخاص. سيشكرنا العراقيون على ذلك، واعددين بالمضي قدماً في عملية الخصخصة، قبل أن ينصرفوا وهم يلعنوننا، ممتنعين عن القيام بما يذكر في ذلك السياق».

«لم نكن نتولى السيطرة بحق، بالنظر إلى وجود مئة وخمسين ألف موظف في تلك الوزارة، ذوي مصالح ضيقة خاصة بهم، أمضوا في مواقعهم سنوات، إن لم نقل عقوداً. لم يكن يتولى المسؤولية عن الوزارة غير ثلاثتنا. نظروا إلينا، بطريقة أو بأخرى، على أننا مهرجان عاجزون عن تطبيق ما يطرحونه من أفكار ومفاهيم. لم نقم إلا بإصدار الأوامر إليهم، لينظروا إلينا موافقين، قبل أن يعرضوا علينا تناول الشاي؛ بغية مناقشة تلك الأوامر بصورة إضافية».

«يتمثل بيت القصيد في قدرتنا على اختيار الخصخصة من عدمها، دون امتلاك ما يمكننا من سلطة لفرضها. لم نكن نمتلك من السلطة ما يخولنا القيام بأي شيء. يمكن تشبيه الأمر بسير أحدهم في بلد مسلح عن بكرة أبيه، وهو لا يحمل سوى ورقة في يده، تنص على أنه يدير البلد حالياً، بينما يبلغ عدد سكان ذلك البلد الأربعة والعشرين مليون شخص، يحمل جميعهم السلاح. لن يكون منهم سوى الاستخفاف به. هذا ما نظر به العراقيون إلينا، وقد ودّوا مخاطبتنا قائلين: «ما الذي تتحدثون عنه؟، يبلغ عددكم الثلاثة، بينما تبلغ المئة والخمسين ألفاً. لم تروا معظم المعامل. لمَ تظنون أنكم ستصدرون أيّاً من القرارات؟». مضى العراقيون -من ثم- في فعل ما يناسبهم، بينما بقينا، بطريقة أو بأخرى، نلهو في عالمنا الخيالي الصغير في سلطة الائتلاف المؤقتة».

بدأ مكفرسون، بعد وقت قصير، في إدراك صعوبة بيع الشركات المملوكة من قبل الدولة. لم يتمثل الأمر في قلة عدد أفراد الطاقم الاقتصادي في سلطة الائتلاف المؤقتة فحسب، بل تساؤل إمكانية قدوم أي من المستثمرين من الأردن، على سبيل المثال، والمجازفة عبر قيادة السيارة إحدى عشرة ساعة إلى بغداد (جراء إغلاق مطارها أمام رحلات الطيران التجاري)، بغية رؤية معمل متوقف عن العمل جراء

افتقاره إلى الكهرباء والعمال. أدرك مكفرسون، في نهاية المطاف، عبثية المضي قدماً في عملية الخصخصة قبل استقرار العراق.

لم تتعد خيارات الرجل كافة، بكل الأحوال، في تلك المرحلة. استهلكت الشركات المدارة من قبل الدولة مئات الملايين من الدولارات سنوياً، في صور معونات مقدمة من الحكومة. لم يكن يتعين على معامل الإسمنت أو البتروكيماويات أن تدفع مقابل ما تستهلكه من طاقة أو نفط خام. لم تكن الواردات تلتئم بما يعادل سعر السوق. ارتأى مكفرسون أن وقف الدعم الحكومي سيسفر عن عملية انتقاء طبيعي: بقاء ما هو فاعل من الشركات، وتوقف ما لا يدر الربح منها. أطلق مكفرسون على تلك المرحلة «عهد التقليل». توقع الرجل، في أثناء حدوث ذلك، زيادة حجم الواردات، وازدهار شركات تجارية جديدة. لم تثر البطالة قلقه، بالنظر إلى الوعد الذي قطعته سلطة الائتلاف المؤقتة بالاستمرار في منح الرواتب لكل من عملوا لدى الحكومة، وإن كان في معاملها المتوقفة. انطوى استمرار التقليل، مدة سنتين على أقل تقدير، في نظر مكفرسون، «على ما يفوق عملية خصخصة ضخمة من العمالية».

جسد النهب، بالنسبة لمكفرسون، نوعاً من التقليل المنشود. إن أسهمت سرقة الممتلكات الحكومية في تشجيع الملكية الخاصة - كما حدث حين بدأ سائقو حافلات محافظة بغداد في قيادتها لحسابهم الشخصي، واستبقاء عائداتها - فسيمثل ذلك تطوراً إيجابياً من منظور الرجل. انتاب القلق مسؤولي سلطة الائتلاف الآخرين جراء عمليات النهب تلك، بالنظر إلى سرقة المئات من عربات الشرطة، وتحويلها إلى سيارات أجرة خاصة، وهو ما مثل أمراً حسناً للقطاع الخاص، على النقيض من سلطة فرض القانون. جسد الأمر ذاته مشكلة فيما يتعلق بنظام وزارة التجارة لتوزيع الغذاء. استخدمت العديد من الشاحنات، التي تنقل حصص الطعام الشهرية، في نقل مواد بناء لحساب الأفراد. تحدث أحد مستشاري الوزارات، في سلطة الائتلاف المؤقتة، بذلك الصدد، قائلاً: «لربما بدت فلسفة روبن هود جيدة للاقتصاديين داخل القصر، ولكن أثرها كان جنونياً في العالم المعيش».

أسهمت إستراتيجية التقليل تلك، في نظر مكفرسون، على حد سواء، في حل مشكلة عويصة لفريقه الاقتصادي. لم يمتلك أحد القدرة على تخمين أرصدة الشركات المملوكة من قبل الدولة في البنوك، أو حجم مديونياتها. تعرضت سجلات البنوك للإتلاف، علاوة على ملفات وزارة الصناعة. كم كانت شركة النفط العامة تدين لشركة الفارس مقابل ما سلمتها من منتجات قبل الحرب؟، وكم كانت الأخيرة تدين للأولى مقابل منتجات الحديد والصلب؟، وكم كانت تلك الشركة تدين لشركة التعدين الحكومية؟. تطلب البحث في ذلك كتيبة من المحاسبين. دعا مكفرسون ذلك التحدي «بالمعضلة الميؤوس منها»، بالاستعارة من والت سلوكومب، مهندس حل الجيش العراقي.

تحدث مكفرسون، بذلك الصد، قائلاً: «لم تكن هناك سجلات كي تبحث، ناهيك عما تحتاجه تسوية الأوضاع التي تشير إليها تلك السجلات، حال وجودها، من وقت زمني طويل... وإن لم يستطع المرء تسوية مشكلات المديونية مع الشركات، فستبقى عالقة، وتعرقل المضي قدماً. تمثل ما كان واضحاً إلى أبعد الحدود، علاوة على ذلك، في قيام تلك الشركات بملاحقة بعضها بعضاً. اتسم النظام برمته بالإفلاس، كما تبدى جلياً».

اكتشف فريق مكفرسون، بما يزيد الطين بلة، أن بنوك العراق المدارة من قبل الدولة مدينة بمليار دولار. كانت ودائعها تقدر بملياري دولار - أتى نصفها تقريباً من جهات مملوكة من قبل الدولة - بينما لم تتجاوز قيمة موجوداتها ما يقارب المليار دولار. سعى مكفرسون جاهداً، بغض النظر عما يمكن أن يحدث، إلى تجنب سحب أي مبالغ من تلك البنوك؛ مخافة أن يؤدي ذلك إلى فقدان ما تبقى من ثقة في عملة العراق واقتصاده.

التقى فريق مكفرسون في مكتبه عدة مرات للخروج بجل ما. لم يدع العراقيون إلى تلك الاجتماعات، ناهيك عن كارني وطاقمه. ما كان الأخيرون يتسمون بالصراحة في نظر مكفرسون.

دافع الرجل عن سياسة «عفا الله عما سلف»، عبر إلغاء الديون والحسابات كافة، لتبدأ الشركات المملوكة من قبل الدولة من نقطة الصفر. عبر آخرون في الفريق الاقتصادي عن شكوكهم، مستشهدين بما فعله أليكساندر مهميلتون، أول وزراء الخزانة في أمريكا، حين أصر على أن تقوم الحكومة الفيدرالية الناشئة بالتعويض عن ديونها الداخلية والخارجية. جادل أولئك على ضرورة اتباع عراق ما بعد صدام السياسة ذاتها. غير مكفرسون من موقفه، ليوافق على قيام الحكومة بالتعويض عن الديون الخاصة. امتلكت البنوك، في نهاية المطاف، مليار دولار تمكنها من تعويض المودعين الخصوصيين. لم يشمل ذلك الديون الحكومية، العائدة للوزارات وشركات الدولة، ليتم الاتفاق على إلغائها. وعد مكفرسون، بغية تعويض شركات الدولة عن موجوداتها المفقودة، باقتطاع ستين مليون دولار، من ميزانية العام 2003، لحساب وزارة الصناعة. أوكل الرجل مهمة توزيع المبلغ إلى كارني، وكورليس، وجاكسون، وقد اتسم ذلك الحل بالعدالة في نظره.

لم يتسم قرار مكفرسون بالصواب، على الإطلاق، في نظر كورليس، حين علم به.

تمثل ما كان ذلك القرار يعنيه في إفلاس شركة الفارس كلية، بعد أن كانت تملك مليوناً ونصف مليون دولار في البنك، مما جعلها عاجزة عن شراء المولد المطلوب لإعادة تشغيل خط التجميع. لم يختلف الأمر بالنسبة لشركات الإسمنت، التي كانت بحاجة إلى أرصدها في البنوك بغية استئناف الإنتاج. حقق القرار، في الوقت ذاته، ما لم تكن تحلم به أكثر شركات البلاد خسارة من أرباح. تمثل ما يشير الاستياء بالقدر الأكبر، من منظور كورليس، في حالة الشركة العامة للصناعات القطنية. سبق لها اقتراض 75 مليون دولار، من أحد بنوك الدولة، بغية شراء ما يكفيها ثلاث سنوات من القطن (تكسد جبل صغير من القطن الخام، بكل معنى الكلمة، قرب معمل الشركة). غدا كل ذلك القطن مجاناً، بصورة مفاجئة، ومن ثم عمد مديرو المعمل إلى بيعه إلى الدول المجاورة، عوضاً عن استخدامه في إنتاج الثياب، ويجنون ملايين الدولارات مما عقده من صفقات تحت الطاولة.

تحدث كورليس، بذلك الصدد، قائلاً: «تعرض أكثر ما يهمنا من الشركات للضرر بالقدر الأكبر، بينما استفادت أكثرها سوءاً. من يدين بالمال؟، الشركات الضعيفة. من يملك المال؟، الشركات القوية. تمثل ما فعلناه في عكس تلك الآلية، وقد جاءت النتائج على النقيض تماماً مما كنا نحاول تحقيقه».

أكد كورليس، على حد سواء، أن مبلغ الستين مليون دولار لم يكن كافياً. قدرت التقويمات الأولية قيمة الأضرار الناتجة عن نهب الثمانية والأربعين شركة المملوكة من قبل الدولة بما يفوق الأربع مئة مليون دولار، ناهيك عن تكلفة شراء المواد الخام، وغير ذلك من عمليات التمويل. لم يكن من الممكن، في نظر كورليس، تغطية كل تلك النفقات بمبلغ ستين مليون دولار، لا أكثر. طلب الرجل عقد اجتماع مع مكفرسون بذلك الخصوص.

التقى الرجلان على مائدة العشاء في كافيتيريا القصر. عمل كورليس، طيلة ساعة ونصف، على توضيح وجهة نظره فيما يتعلق بقرار مكفرسون. عقب الأخير قائلاً: «ستمضي الدهر محاولاً تتبع تلك السجلات والبيانات. سيمارسون الألعاب معك، وقد أخبرتني بالفعل أن الحسابات تفتقر إلى أي قدر من الدقة. كيف سيكون بمقدورك الإحاطة بها؟. أود، علاوة على ذلك، إخبارك بعدم وجود أي أرصدة في البنوك لدعم مقترحك. إن لم أطبق هذه السياسة، فستلجأ شركاتك إلى البنوك لتحصيل أموالها، ولك أن تخمن ما سيحصل في حينه. لن تجد أياً منها».

عقب كورليس قائلاً: «لا بأس بذلك سيدي. أوافقك الرأي. سهلت كثيراً من مهمتي، وألقيت عبء تتبع السجلات عن كاهلي، ولكن المشكلة تكمن فيما يحصل من تجاوزات في شركة القطن، وما تدين به الشركات الأخرى لبعضها بعضاً. أضف إلى ذلك أن مديريها يتهمونني بسرقة حساباتها المصرفية. يمكنني إخبارهم أن المال لم يكن موجوداً بالأساس، ولكنهم لن يصدقوني، متهمين إيانا مجدداً، نحن الأمريكيين، بسرقة حساباتهم المصرفية، بالنظر إلى قناعتهم المتمثلة في ذلك».

عقب مكفرسون قائلاً: «لا أخالفك الرأي فيما حصل من تداعيات، ولكن يوجد على الدوام من يؤيد القرارات ومن يعارضها. قد اتخذنا قرارنا، وسنمضي قدماً في تنفيذه».

أكد كورليس، بينما همَّ بالانصراف، أن المسألة لم تحسم بعد، وأنه سيحاول إقناع مكفرسون بوجهة نظره مجدداً.

أرسل كورليس، في اليوم الثاني، رسالة إلكترونية إلى كل من كارني وجاكسون، منتقداً قرار مكفرسون بشدة.

أرسل كارني، بعد مضي يومين، مذكرة إلى مكفرسون بعنوان: «أخطاء قاتلة في سياسة الميزانية المتعلقة بشركات الدولة». جادل الرجل على أن القرار ينتهك اتفاقية جنيف عبر «إلغاء أصدقاء الشعب العراقي». اتهم كارني مكفرسون، علاوة على ذلك، بعدم إشراك العراقيين في صياغة قراره، قائلاً: «تبدو تلك السياسة -استناداً إلى غياب الشفافية مع العراقيين المعنيين- صنيعاً مجموعة صغيرة في سلطة الائتلاف المؤقتة».

اختتم الرجل مذكرته، قائلاً: «نحتاج إعادة النظر في هذا القرار».

غادر كارني العراق في اليوم الثاني، بعد انتهاء مهمته المحددة بثلاثة أشهر. اجتمع الرجل سريعاً مع بريمر، في القصر، قبل مغادرته، متمنياً له التوفيق، موصياً إياه «بالاتكال على العراقيين». وجه مكفرسون اهتمامه، بعد استبداله بالتقليص بالخصخصة، نحو السياسات الأخرى الهادفة لإقامة «الرأسمالية الفاضلة» في الشرق الأوسط. أقتع الرجل بريمر -الذي شاركه حلمه في إيجاد قطاع خاص فاعل- بإلغاء الرسوم على الواردات. فرضت حكومة صدام ضرائب على بعض من سلع الرفاهية المستوردة، بما يعادل نسبة 200%. باتت السيارات، وأجهزة التلفاز، ومكيفات الهواء، بعد إلغاء الرسوم، تصدر إلى العراق من الدول المجاورة كافة. امتلاً شارع الكرادة، التجاري الرئيس في العاصمة، بالعربات وأجهزة الإلكترونيات المستوردة. ما استطاع البسطاء من العراقيين إلى اقتنائها سبباً، بينما أخرج أغنيائهم ما كانوا يخفونه من دولارات لشراء تلك البضائع الجديدة، بعد أن كانت بعيدة، لمرحلة طويلة، عن تناولهم. جاء المشهد كما استشرفه محللو البيت الأبيض الإستراتيجيون منذ زمن بعيد: عراقيون محررون يرتعون بنعم السوق الحرة.

امتلك مكفرسون، بمرور الوقت، المزيد من الطموح والجرأة. عمل الرجل على تخفيض المعدل الضريبي - دون انتظار مستشاري بيرينغ بوينت - من 45%، للأفراد والشركات، إلى 15%، وهو ما كان الاقتصاديون المحافظون يحملون على الدوام بتطبيقه في الولايات المتحدة. لم يتسم نزوع معظم العراقيين إلى التهرب من دفع الضرائب بتلك الأهمية. عملت شركة بيرينغ بوينت على الاهتمام بالتفاصيل لاحقاً، وقد كان عقدها ينص على تطوير برنامج لمنح دافعي الضرائب العراقيين أرقاماً تعريفية.

احتل وضع قانون جديد للاستثمار الأجنبي مكانة بارزة في جدول أعمال مكفرسون. قيد العراق، كما معظم جيرانه، على وجه التقريب، من الحد الذي يسمح للأجانب بالمشاركة في الاقتصاد المحلي. لم يكن يسمح للأجنبي، في معظم الحالات، بتملك ما يزيد عن نسبة 49% من الشركات. لم تتسجم القاعدة، التي وضعت لحماية الشركات المحلية، مع معايير الاقتصاد العالمي، لتقلل من مخاوف العراقيين التقليدية من التآمر الأجنبي، واستيلاء مستثمرين إسرائيليين على شركات العراق. مثلت الاستثمارات الأجنبية لمكفرسون، بكل الأحوال، مفتاحاً رئيساً للتعافي الاقتصادي. تجسد السبيل الأمثل، في نظره، لإيجاد وظائف جديدة، في اجتذاب الشركات متعددة الجنسيات إلى العراق، عبر تمكينها من تملك نسبة 100% مما تؤسسه من شركات. توقع الرجل قيام المستثمرين الأجانب بإقامة مصانع توظف آلاف العراقيين، مما يوفر عناء إنقاذ العديد من شركات الدولة على سلطة الائتلاف المؤقتة. أطلع مكفرسون بريمر على فكرته، لتحظى بقبوله، ناهيك عن أعضاء من فريقه الاقتصادي، على النقيض من مجلس الحكم. لم تكن حساسية المسألة بخافية على أعضائه، وقد أرادوا النأي بأنفسهم عن الاتهامات ببيع البلد إلى الأجانب. أمعن مكفرسون وبريمر في بحث المسألة، إلى جانب خبراء من البنك الدولي. أكد الأخيرون على أن سياسات الحماية الاقتصادية تجسد السبب وراء تخلف الشرق الأوسط عن إفريقية في مجال الاستثمارات الأجنبية. تواصلت النقاشات أسابيع، مع سعي المجلس إلى الحد من صلاحيات الشركات الأجنبية، عبر تقديم العديد من

المقترحات، التي رفضت من قبل مكفرسون وبريمر. حسم الأمر على يد كولين باول، في نهاية المطاف، بعد مطالبته أعضاء المجلس، في زيارة خاطفة، بضرورة دعم التغيير. تم الإعلان عن قانون الاستثمار الأجنبي الجديد، بعد مضي بضعة أيام، في مؤتمر مصرفي دولي في الإمارات العربية المتحدة. لم تعادل سعادة مكفرسون، في حينه، أيًا من اللحظات الأخرى التي أمضاها منذ وصوله العراق.

لم يرَ مكفرسون في نفسه منظرًا، بل أمريكيًا عاملاً لمصلحة الشعب العراقي. أدرك الرجل صعوبة ما اتخذه من قرارات، عالمًا بقدرته على تنفيذها، بما يفوق أيًا من الحكومات العراقية الناشئة، التي ستعرض، على الأرجح، عن إنفاق المال السياسي بغية تحرير الاستثمار الأجنبي، أو تقليص الصناعات الحكومية. أرغم مكفرسون بريمر، علاوة على ذلك، ناهيك عن مهندسي الحرب من المحافظين الجدد، على القبول بقراراته الجريئة. قرر الرجل مواصلة صك ورقة المئتين والخمسين دينارًا، التي تحمل صورة صدام، حين أوعزت سلطة الائتلاف المؤقتة إلى العملة العراقية اللازمة لمنح العراقيين رواتبهم. عارض وولفويتز القرار، ليصر مكفرسون على موقفه، مجادلًا على أن سلطة الائتلاف سترسل إشارة قوية إلى العراقيين «بانعدام قيمة عملتهم»، إن أوقفت دفع الرواتب بالدينار العراقي، مكثفية بالدولار الأمريكي. ترأس الرجل في وقت لاحق، أحد أكثر مشروعات سلطة الائتلاف المؤقتة نجاحًا: صك عملة جديدة، بلا صورة صدام، واستبدالها، عبر برنامج وطني شامل، بالعملة العراقية القديمة.

أخبر بريمر مكفرسون، قبل شهر من مغادرة الأخير العراق، أنه سيولي مهمة تطوير القطاع الخاص إلى توماس فول، المستثمر المصرفي، والواهب البارز للحزب الجمهوري، الذي كان زميلًا للرئيس بوش في كلية هارفارد للأعمال.

كشف فولى النقب، بعد أسبوع من وصوله بغداد، في أثناء حديث مع متعهدة من بيرينغ بوينت، عن نيته في خصخصة شركات العراق جميعها المملوكة من قبل الدولة في أثناء ثلاثين يوماً.

عقبت المتعهدة قائلة: «توم، تحول بعض المشكلات دون ذلك. يتمثل أولها في القانون الدولي الذي يحظر بيع الموجودات من قبل سلطة الاحتلال».

عقب فولبي، على ذمة الراوية، قائلاً: «لا آبه لأي من ذلك. لا أكثرث ألبتة للقانون الدولي. التزمت أمام الرئيس بخصخصة شركات العراق».

قاطع فولبي المتعهدة، حين حاولت معارضته ثانية، قائلاً: «لنذهب لاحتماء الشراب».





## المنطقة الخضراء، المشهد الخامس

مؤتمر صحفي لسلطة الائتلاف المؤقتة.

التاريخ: 25 شباط/ فبراير، 2004.

المكان: قاعة المؤتمرات الثالثة، مركز مؤتمرات بغداد.

المتحدثون: دانيال سينور، الناطق باسم سلطة الائتلاف المؤقتة، والجنرال

مارك كيميت.

سؤال (بالعربية من صحفي عراقي): جنرال كيميت، يثير صوت المروحيات الأمريكية، التي تحلق على ارتفاعات منخفضة للغاية هلع الأطفال الصغار، في المساء على وجه الخصوص. لِمَ تصرون على التحليق على تلك الارتفاعات، وإخافة الشعب العراقي؟

الجنرال كيميت: يتمثل ما سنقول لأطفال العراق في أن ما يسمعونه من ضجيج يجسد صوت الحرية. تحوم تلك المروحيات في الأجواء؛ بغية توفير الأمن والسلامة. لا يعتمد طيارونا، بالتأكيد، التحليق على تلك الارتفاعات بغية إخافة أطفال العراق، بل لضمان سلامتهم، وتأمين حمايتهم. يماثل ذلك تماماً ما تخاطب به زوجي، معلمة المدرسة، الأطفال عند وجودهم في الفصل، حين يسمعون أصوات طلقات المدافع في قاعدة «فورت براغ»، قائلة: «هذا صوت الحرية يا أطفال». يسعد الأخيرون كثيراً، كما تبدو الحال عليه، بذلك التفسير. نوصيكم بقول الشيء ذاته لأطفال العراق: إن ما تسمعونه من ضجيج المروحيات فوق رؤوسكم يضمن عدم شعوركم بالقلق حيال المستقبل».